

المغرب العربي عنوان المعركة القادمة بين أوروبا والصين

سياسات محلية هائلة، لا تفعل الإدارة الاقتصادية الجزائرية الكثير لتشجيع التصنيع الخاص ولا تعدّ نموذجاً في هذا القطاع على أي حال.

في 1995 أعلنت الشراكة الأورومتوسطية (أو عملية برشلونة) ما بدا وكأنه حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي بين صفتي غرب المتوسط. لكن العلاقة اصطدمت بمجموعة من المشاكل، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأحداث 11 سبتمبر، والأزمة المالية في 2008، والانقذاضات العربية سنة 2011.

خلال التسعينات مارست ألمانيا سياسة أكثر فاعلية في التوجه نحو دول أوروبا الشرقية، التي انضمت في نهاية المطاف إلى الاتحاد الأوروبي. وحققت نجاحات أكثر من التي حلت بها فرنسا في شمال أفريقيا.

يخشى الأوروبيون من تقدم الصين في أفريقيا، القارة التي يرى العديد من كبار رجال الأعمال الفرنسيين والأوروبيين الآخرين أن أوروبا خسرتها بالفعل باستثناء المغرب العربي. لكن، إذا كانت أوروبا (بتشجيع من فرنسا) تنوي العمل على إشراك شمال أفريقيا بجديّة أكبر، فقد تتغير الأمور. وسيبدأ الصينيون بلا شك الفجوة إذا تراجعت أوروبا.

هل ستغلق بلدان أوروبا على نفسها بعد الوباء أم أنها ستلقي نظرة على التاريخ لتزاحم بكين في شمال أفريقيا

سيتعين على الجزائر وتونس والمغرب (وإن كان بدرجّة أقل)، إصلاح الدولة، وتحديث الحوكمة، وخاصة القضاء.

ويعتمد المغرب بنوكاً أكثر حداثة، وتقدم تونس قوة عاملة أفضل تعليماً. وعلى الرغم من أن مسار الديمقراطية قد يبدو صعباً في تونس، إلا أن البرلمان المنتخب قد نبّط قدرته على إصلاح البلاد بالابتعاد عن الطرق الاستبدادية القديمة. لم يفكر الاتحاد الأوروبي أبداً في التكلفة الاقتصادية والسياسية

والاستراتيجية التي سيكتبها بخسارة العنصر المغربي. ولم يساعد على تقرب الجزائر والمغرب، والتي تدخل فرنسا والمملكة المتحدة في ليبيا في 2011 بعبء كبير على الجبران، وخاصة تونس التي أصبحت نفقاتها الأمنية تمثل 20 في المئة من الميزانية بعد أن كانت في حدود 5 في المئة حتى 2011.

مع خضوع معايير العولمة لتغييرات كبيرة بمجرد احتواء تفشي الفايروس، يمكن لأوروبا (ويجب عليها) أن تقدم لشمال أفريقيا مستوى أكثر جدية من الشراكة الاقتصادية. كما يجب أن تواجه نقاط ضعفها وأن تدرك أن تحول

شمال أفريقيا إلى منطقة مزدهرة يحمل وائد كبيرة لكلا صفتي الغرب المتوسطي. لا يجب على الاتحاد الأوروبي التوقف "عن توجيه" البلدان المغربية نحو الديمقراطية فحسب بل السماح لها بالعمل على مستقبلها أيضاً. إن هذه الممارسات مهيبة في ضوء قدرة أوروبا على نسيان موقعها الديمقراطي وحينما ترى مصالحها. كما سئم سكان شمال أفريقيا هذا الخطاب الذي يمكن حتى للذين لا يمتلكون درجة عالية من المعرفة والإطلاع أن يشعروا بنبرة التفاق فيه.

هل ستغلق بلدان أوروبا على نفسها أم ستلقي نظرة على التاريخ لتزاحم بكين في شمال أفريقيا

هل ستغلق بلدان أوروبا على نفسها أم ستلقي نظرة على التاريخ لتزاحم بكين في شمال أفريقيا

فرانسيس غليس
باحث مساعد في مركز
برشلونة للشؤون الدولية

علمنا التاريخ أن التحولات في موازين القوى العظمى في الاقتصاد العالمي يمكن أن تكون خطيرة، حيث يعدّ صعود ألمانيا بعد 1870 وكذلك انتقال الهيمنة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى أبرز مثالين على ذلك.

جاء صعود الصين راهنا وحرهبها التجارية ضد الولايات المتحدة وانحدار موقع أوروبا النسبي في الاقتصاد العالمي ليشجع على وجوب الإسراع نحو تسوية جديدة بين أبرز الجهات الفاعلة دولياً. كما غير فايروس كورونا المستجد سمات العولمة التي عهدنا العالم وطرح تساؤلات حول جدوى سلاسل القيمة كما نعرفها.

ومع ارتجاج الصفائح التكتونية، ليست منطقة شمال أفريقيا في وضع مريح، بالتاكيد. حيث تفتقر إلى هدف مشترك يجمع بلدانها تحت راية واحدة، فهي تبقى غير قادرة على الاتفاق على حدود معترف بها دولياً ناهيك عن تطوير مشاريع اقتصادية مشتركة ذات اهتمام متبادل تفيده المنطقة بأكملها وإن كانت ستوفر فرص عمل تعدّ هذه الحكومات في أسس الحاجة إلى خلقها. ولا تسهل مواقف أوروبا تحسين الوضع، حيث تنظر إلى المنطقة المغربية من زاوية تقتصر على مصالحها الأمنية.

ستشهد سلاسل القيمة الطويلة التي شهدت توجه الشركات الأوروبية إلى الصين منذ أوائل التسعينات تغييرات عديدة بعد هذا الوباء. وبعيدا عن قضية الانبعاثات الكربونية الصناعية، لن تسمح فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بمواصلة اعتماد 80 في المئة من المكونات الصيدلانية النشطة القادمة من الصين.

وستبدأ إعادة هذه الأنشطة جزئياً إلى الاتحاد الأوروبي، وقد ينطلق بعضها في تونس والجزائر والمغرب التي تتميز بقدرتها على التصنيع وفقاً للمعايير الدولية.

أقامت الشركات الأوروبية مصانع للسيارات في الصين وفي طنجة. وأبرز موقع المغرب الجغرافي وقدرته على أتمام المهمة فائدة إضافية للتصنيع في منطقة أقرب إلى القارة.

ولا يوجد ما يوضح سلوك أوروبا التجاري أفضل من الطريقة التي تعاملت بها مع المغرب في هذا القطاع. حيث تصدر الشركات الفرنسية الرائدة والشركات المصنعة الألمانية ما يقدر بـ100 ألف سيارة إلى المغرب سنوياً. ووافق المغرب على التنازل عن رسوم الاستيراد الجمركية البالغة 22.5 في المئة، وليس هذا ما يطبق بالنسبة للسيارات من اليابان أو كوريا. وهو ما يمنح شركات تصدير السيارات في الاتحاد الأوروبي أرباحاً تكاد تعادل ما يقدمه من مساعدات سنوية.

كما تدفع الدولة المغربية نفقات البنية التحتية اللازمة لبناء المصانع، وتقدم إعفاءات ضريبية سخية في سنوات التصنيع الأولى. ولا يغير وضع المغرب كحليف استراتيجي وسياسي وثيق لفرنسا سلوك باريس. كما يتكرر هذا النمط في تونس. لكن الجزائر مختلفة لأن مواردها النفطية سمحت لها بلعب دور استراتيجي أكثر.

لكن مع انخفاض أسعار النفط إلى 20 دولاراً للبرميل، ومع اعتمادها على اقتصاد أقل تنوعاً من اقتصاد جارتها ومواجهتها لتحديات

وأوضح أن انقراض تحاول التعامل مع تراجع تأثير الإسلام السياسي في كل من مصر والسودان بالتواجد في بلد لديه حدود مع الدولتين المهمتين، وأن ميليشيات أردوغان في ليبيا تحاول إنشاء والحلقة النهائية في هذا المشروع تكمن في مد عناصر الحركة الإسلامية السودانية بالمال والسلاح لإثارة العنف والفوضى الأمنية.

توطين الإرهاب في ليبيا خطة تركيا لتعويض خسارة السودان

أزمة دارفور ورقة لاستعادة مكاسب فقدتها في سواكن



إغراق ليبيا بالمتطرفين للتدراك

ينعكس على تهريب أعداد كبيرة من الإسلاميين المتواجدين في السودان إلى طرابلس، وتوظيفهم في أعمال الحرب التي تقودها أنقرة.

وأضاف لـ"العرب" أن ليبيا دولة إستراتيجية بالنسبة لأردوغان من أجل دعم الثورة المضادة في السودان، والدعم الإعلامي الذي تقدمه قنوات تبث من أنقرة للنظام السابق يأتي بالتزامن مع دعم لوجستي تقدمه أيضاً إلى أنصار البشير عبر الحدود الليبية السودانية.

بين إقليمين

أكد أن أردوغان يحاول استعادة نفوذه المفقود من خلال دعم العناصر التابعة لتنظيم الإخوان، لاسيما أن عدداً من هؤلاء تمكنوا من الفرار إلى ليبيا لتدريبهم وتجهيزهم، ومدهم بالأسلحة والعتاد اللازم لمواجهة السلطة الانتقالية، وبات الرهان كبيراً على زعزعة استقرار الداخل السوداني بالقيام بعمليات إرهابية يجري الإعداد لها داخل ليبيا حالياً.

يحتاج الوجود التركي في ليبيا إلى بيئة خصبة مجاورة لإنجاح تمدد تركيا في وسط أفريقيا، وهي منطقة تجع جماعات إسلاموية محملة بالاحتقانات ضد الحكام المحليين، كما أن حالة السيوولة الأمنية في عدد من المناطق تدفع لمزيد من التنسيق بين تركيا والحركات ذات الميول الإسلامية القريبة من السلطة، وهناك علاقة وطيدة تربط حركة العدل والمساواة في دارفور وكل من تركيا وقطر، وأدلة تثبت تورط بعض مسلحيها في عمليات إرهابية في طرابلس.

ويعتبر الناشط السياسي السوداني حاتم إلياس أن وجود تركيا في ليبيا أحد مصادر دعم الثورة المضادة التي رصدتها دوائر حكومية عديدة، وتطور هذا الاتجاه مؤخراً بعد أن ضاعفت الدوحة من عملية الدعم الإعلامي عبر قناة الجزيرة، فيما تفرغت تركيا إلى إرسال المال والأسلحة إلى عناصر البشير في دارفور عبر الأراضي في ليبيا.

وأوضح أن انقراض تحاول التعامل مع تراجع تأثير الإسلام السياسي في كل من مصر والسودان بالتواجد في بلد لديه حدود مع الدولتين المهمتين، وأن ميليشيات أردوغان في ليبيا تحاول إنشاء والحلقة النهائية في هذا المشروع تكمن في مد عناصر الحركة الإسلامية السودانية بالمال والسلاح لإثارة العنف والفوضى الأمنية.

بالتعاون مع أنصار نظام البشير محفوفة بمخاطر في ظل التطويق الذي يعاني منه هؤلاء.

قذف النظام التركي بكل أوراقه دفعة واحدة في معركة غرب ليبيا مؤخراً، وأسرع من وتيرة التحركات التي بداها منذ توقيع مذكرتي تفاهم بحري وأمني في نوفمبر الماضي مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، لإنقاذ مشروع أردوغان الإسلامي من بوابة شمال أفريقيا، واستعادة الضغط على مصر، وإجبار الخرطوم على عدم اتخاذ خطوات تصعيدية جديدة.

وضعت أنقرة جزءاً كبيراً من بيضها في سلة ليبيا، وهي تعلم أن الفشل يقوض تماماً مشروعها ويطوي الكثير من قساماته، لأن العودة إلى الواجهة مرة أخرى بحاجة إلى تجهيزات تتطلب وقتاً طويلاً.

تنصب اهتمامات أنقرة حالياً على تأمين وجودها في غرب ليبيا، وصعد العمليات التي يقوم بها الجيش الوطني الليبي، كي تتمكن من الاتجاه جنوباً للاستفادة من السيوولة الأمنية والسياسية هناك، والاتجاه نحو شمال تشاد الذي يعاني من مشكلات مزمنة مع جماعة بوكو حرام، والضغط على السودان من جهة الشمال، وهي منطقة رخوة يمكن منها فتح طريق مباشر إلى دارفور، قبل أن تتمكن الخرطوم من التوصل إلى تسوية مع الحركات المسلحة وتفرض قبضتها على الإقليم، وتضع أنقرة من الائتلاف عليها.

أخفقت تركيا في تصويب مسار علاقاتها باليمن مع السودان، وتخشى أن تفضي الأدوات التي تستخدمها إلى مجال مسدود، فوسط اندام الوزن الذي تعاني منه أنقرة قد تتواصل الضربات السياسية ويصبح نفوذها منعدماً، لأن موزاييك، والأرهابيين والمرتزة والميليشيات والعصابات المسلحة، الذي تراه في ليبيا قبيلة قابلة للانفجار في أي وقت.

وتنظر شريحة كبيرة من السودانيين إلى خروج تركيا من باب سواكن وعودتها من شبك ليبيا بمزيد من القلق، لأن تصوراتها في الأولى كانت واضحة إلى حد كبير، وبداياتها ونهاياتها معروفة نسبياً ومع من تحالف، اليوم تبدو المسألة أشدّ ضراوة، لأنها تعتمد على دهاليز وعرة، ويمكن أن تجرف السودان إلى حزام كبير من الدماء، لأن أنقرة لجأت إلى طيف من المتطرفين الذين يملكون أيديولوجيا تعتبر العنف والإرهاب من أهم أدواتها. وقال المتحدث باسم التحالف العربي من أجل السودان، سليمان سري، إن توطين الإرهاب في أفريقيا سوف يكون من خلال ليبيا، ما

مثل سقوط الرئيس السوداني السابق عمر البشير في العام الماضي صفة قوية في وجه أنقرة، خاصة بعد كل ما أظهرته السلطة السودانية الحالية من مساع كبيرة لاجتثاث وتصفية تركة النظام القديم. تطورات سودانية أجبرت تركيا على تحويل خطتها لتسعى رهاها لتحويل ليبيا إلى بؤرة لتوطين التطرف قصد التعويض عن خسارتها في السودان وإحاطة الخرطوم بضغط كبير تراه على أزمة دارفور لاستعادة مكاسب فقدتها في سواكن.

دارفور بغرب السودان، وتحفظ تركيا وقطر بعلاقات جيدة مع الكثير من الأطياف النشطة فيه، ما ساعدها على التأثير في مقرراته وقت الحرب وعند الحديث عن السلام.

يفسر الوضع العام راهنا في هذا الإقليم جانباً مهماً من معالم التوتر المستمر في دارفور، فكلما حاولت السلطة الانتقالية إخماد أزمة اندلعت تلقى في مصر مع سقوط نظام الإخوان منذ سبعة أعوام، وما تلاها من تداعيات قصمت ظهر التنظيم والحركات التي تدور في فلكه.

لم تشعّر أنقرة بخطرورة بالضرورة القوية التي تلقى في مصر لأنها كانت تحتفظ بالسودان كنقطة تركز أساسية للجماعات المتطرفة التي تدور في فلكها، ومن أراضيه أدارت ووجهت هؤلاء شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً.

وإذا كان أمر انتزاع سواكن حُسم لجهة طرد الوجود التركي منها، فلا تزال الإشارات المتعلقة بوضع الجماعات المتشددة في السودان مبهم، حيث تركز الحكومة على إزالة التمكين وتفكيك فلول النظام السابق، لكنها لم تقرب بوضوح من الخلايا النائمة للمتطرفين في إقليم

القاهرة - يحمل تكثيف الضربات التركية في ليبيا والزج بالآلاف من المتطرفين إليها للسيطرة على مساحات واسعة وحيوية العديد من الرسائل الإقليمية، فانقرة لن تنسى الضربة التي تلقى في مصر مع سقوط نظام الإخوان منذ سبعة أعوام، وما تلاها من تداعيات قصمت ظهر التنظيم والحركات التي تدور في فلكه.

وإذا كان أمر انتزاع سواكن حُسم لجهة طرد الوجود التركي منها، فلا تزال الإشارات المتعلقة بوضع الجماعات المتشددة في السودان مبهم، حيث تركز الحكومة على إزالة التمكين وتفكيك فلول النظام السابق، لكنها لم تقرب بوضوح من الخلايا النائمة للمتطرفين في إقليم

أردوغان أدرك أن فقدان مصر ثم السودان مثل ضربة قوية لمحواته العربية والأفريقية فوجه بوصلته نحو ليبيا

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

ويعتبر الوضع العام راهنا في هذا الإقليم جانباً مهماً من معالم التوتر المستمر في دارفور، فكلما حاولت السلطة الانتقالية إخماد أزمة اندلعت تلقى في مصر مع سقوط نظام الإخوان منذ سبعة أعوام، وما تلاها من تداعيات قصمت ظهر التنظيم والحركات التي تدور في فلكه.

وإذا كان أمر انتزاع سواكن حُسم لجهة طرد الوجود التركي منها، فلا تزال الإشارات المتعلقة بوضع الجماعات المتشددة في السودان مبهم، حيث تركز الحكومة على إزالة التمكين وتفكيك فلول النظام السابق، لكنها لم تقرب بوضوح من الخلايا النائمة للمتطرفين في إقليم

أردوغان أدرك أن فقدان مصر ثم السودان مثل ضربة قوية لمحواته العربية والأفريقية فوجه بوصلته نحو ليبيا

ويعتبر الوضع العام راهنا في هذا الإقليم جانباً مهماً من معالم التوتر المستمر في دارفور، فكلما حاولت السلطة الانتقالية إخماد أزمة اندلعت تلقى في مصر مع سقوط نظام الإخوان منذ سبعة أعوام، وما تلاها من تداعيات قصمت ظهر التنظيم والحركات التي تدور في فلكه.

وإذا كان أمر انتزاع سواكن حُسم لجهة طرد الوجود التركي منها، فلا تزال الإشارات المتعلقة بوضع الجماعات المتشددة في السودان مبهم، حيث تركز الحكومة على إزالة التمكين وتفكيك فلول النظام السابق، لكنها لم تقرب بوضوح من الخلايا النائمة للمتطرفين في إقليم

أردوغان أدرك أن فقدان مصر ثم السودان مثل ضربة قوية لمحواته العربية والأفريقية فوجه بوصلته نحو ليبيا